E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TECH/2002/WG.1/24
15 July 2002
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مؤتمر التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في الدول العربية
واللجنة الاستشارية للتطوير العلمي والتكنولوجي – الاجتماع الأول
بيروت ١٦-١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢

تسخير التكنولوجيا لمكافحة البطالة وتقليص الفقر في الدول العربية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

02-0435

تسخير التكنولوجيا لمكافحة البطالة وتقليص الفقر في الدول العربية

برنامج عمل إقليمي

الوثيقة الأولية

مقدمة

وُضع برنامج العمل الإقليمي لتسخير التكنولوجيا من أجل مكافحة البطالة وتقليص الفقر (ATPA) لدعم برنامج عمل العمالة العالمي (GEA) الذي أطلقته منظمة العمل الدولية (ILO). ويعالج البرنامج الحالي جزءاً من أهداف البرنامج العالمي بالتناسق مع الإطار المبدئي لهذه المبادرة العالمية ويدعم الكيفيات المعتمدة لتنفيذها.

يهدف برنامج العمل الحالي أيضاً إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية ولذلك فقد صمم لترسيخ الأسس الوطنية والإقليمية والدولية للتعاون الرامي لإحراز غايات هذا الإعلان ضمن فترة تمتد حتى نهاية عام 2015.

ويشكل البرنامج الحالي مظلة لعدد من المبادرات والبرامج الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى حيازة التكنولوجيات الجديدة بغية توليد فرص جديدة للعمل ولتقليص الفقر. ويسعى البرنامج الجديد إلى ترويج:

- السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تقود إلى خلق فرص عمل لائق وإلى تقليص الفقر، بما في ذلك:

  - سياسات التنمية القطاعية والارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني؛
  - استراتيجيات تطوير التجارة؛
  - سياسات التشغيل أو العمالة وإجراءات الحماية الاجتماعية؛
  - السياسات والاستراتيجيات التنفيذية الوطنية للتجديد التكنولوجي.

- مشاريع رائدة محددة تهدف إلى:

  - خلق فرص للعمل وتقليص الفقر من خلال إحداث بنى مؤسسية جديدة، مثل حدائق التكنولوجيا والحاضنات التكنولوجية، لنشر التكنولوجيات الحديثة التي تساعد في خلق فرص عمل وتقليص الفقر؛

  - تنمية القدرات البشرية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إدخال التكنولوجيات الحديثة في أعمالها.

- مبادرات محددة لنشر التكنولوجيات الجديدة والكفاءات المرتبطة بها مع التأكيد على دور مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في نشر التكنولوجيا وتوليد العمالة وتقليص الفقر؛

- التعاون بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال أطر محددة لتحقيق أهداف يتفق عليها مسبقاً في نشر التكنولوجيا وتوليد العمالة وتقليص الفقر.

وسوف يتماشى برنامج العمل الحالي مع المبادرات والبرامج الأخرى التي تتبناها المنظمات الدولية والوطنية الأخرى ويتعاون معها عوضاً عن الحلول محلها أو التنافس معها. وسيتم التنسيق من خلال هذا البرنامج ما بين أنشطته المبرمجة وأنشطة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية وكذلك مع المبادرات الهادفة إلى نشر التكنولوجيا للتنمية، مثل مبادرة الأمم المتحدة "ICT Task Force".

يقسم برنامج العمل الحالي إلى أربع مراحل مدة كل منها ثلاث سنوات، ولكل منها أنشطة معينة وأهداف محددة. وستقوَّم بنهاية كل مرحلة النتائج والمنهجيات قبل المباشرة بالمراحل التالية للمحافظة على الانسجام والتماسك ما بين المراحل المختلفة. وسوف تتضمن كلٌّ من مراحل العمل مبادرة أساسية تشكل العمود الفقري للمرحلة مع مبادرات فرعية وأنشطة مرتبطة بها.

تُشرح المبادرة الأساسية للمرحلة الأولى من برنامج العمل الحالي في الجزء الثالث من هذه الوثيقة. وتشتمل هذه المبادرة على دراسات جدوى ومشاريع متكاملة في بلدان مختارة وقطاعات معينة. وستبنى المراحل التالية على نتائج المرحلة الأولى كما أنها ستركز على مجالات جديدة للأنشطة مع أهداف مماثلة لتلك التي تم إحرازها في المرحلة الأولى في تملُّك التكنولوجيا وتسخيرها لمكافحة البطالة وتقليص الفقر.

سيقدم المؤتمر عن التكنولوجيا لمكافحة البطالة والفقر الذي ستعقده إسكوا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الفرصة لمراجعة هذه الوثيقة والوثائق الأخرى المساندة. ويؤمل أن تتخذ خطوات عملية من قبل المنظمات المعنية لإدخال برنامج العمل ضمن برامج عملها والمباشرة بأنشطة تخطيطية ملائمة وتوفير الموارد الضرورية لتنفيذ البرنامج.

ألف- الإطار المبدئي

أ-1- مقدمة

يرتكز التنافس بين الشركات والدول إلى إنتاجية العاملين فيها. من جهة أخرى، يؤدي تحسن التنافسية بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى خلق فرص عمل جديدة دون آثار تضخم جانبية، كما يؤدي تحسن التنافسية إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي وشروط العمل. إن الدور الذي تلعبه التكنولوجيات الجديدة في هذا المضمار أكبر مما يمكن تصوره. ويعطي الإطار (1) أمثلة عن كيفية زيادة فرص العمل ومكافحة الفقر من خلال إدخال التكنولوجيات الجديدة.

بينما يلعب نمو الإنتاجية الذي يعتمد على التكنولوجيا دوراً هاماً في تحسين التنافسية، قد يصعب تحقيق العديد من فوائد هذا النمو بغياب الأطر السياسية والخطط الاستراتيجية الموجهة نحو بناء القدرات التكنولوجية والتنافسية المستدامة.

الإطار (1)- أمثلة عن التكنولوجيات الجديدة وخلق فرص عمل ومكافحة الفقر

- توفّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدوات لخلق فرص عمل جديدة ولتحسين التنافسية والإنتاجية من خلال العمل عن بعد وتشبيك مؤسسات الأعمال والربط الفعال بين الباحثين عن عمل والمؤسسات المستخدمة لهم؛
- تساعد هذه التكنولوجيات أيضاً على تحسين القابلية للعمل وزيادة الدخل من خلال مكافحة الأمية ونشر المنظومات الجديدة للتعليم والتدريب المستمر؛
- تسهل تكنولوجيات الطاقة المتجددة الحصول على الماء العذب والكهرباء وبذلك تساعد في تحسين الشروط الصحية للمجتمعات الفقيرة وإضاءة القرى النائية وتزويد مصانعها بالكهرباء وبوسائل الاتصالات الحديثة وتقديم خدمات تعليمية أفضل؛
- تساعد تكنولوجيات المواد الجديدة على إدخال قيمة مضافة لها انعكاسات إيجابية على العاملين في المجتمعات الفقيرة، مثل استخدام مواد محلية في تطبيقات التشييد والبناء؛
- تساعد التكنولوجيات البيولوجية المزارعين على تحصيل أرباح أكبر من خلال تطوير محاصيل جديدة لها متطلبات منخفضة للمبيدات والمدخلات الزراعية المكلفة الأخرى، مما يؤثر إيجابياً على البيئة.

أ-2- الإنتاجية والتكنولوجيات الجديدة

تلعب التكنولوجيات الجديدة دوراً محرضاً في الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية المستدامة، وذلك من خلال عدد من الآليات المباشرة وغير المباشرة. وقد أظهرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة منافع متنوعة في مواقع وبيئات متنوعة. كما أظهر اعتماد مدخلات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ارتفاعاً في الإنتاجية من خلال:

- تسهيل الولوج إلى المواد التعليمية والتدريبية من قبل العاملين والمدراء؛

- مساعدة مؤسسات الأعمال على إحراز معدلات أعلى للفاعلية وتخفيض التكاليف، حيث تسمح هذه التكنولوجيات بتسريع الاتصالات بين المؤسسات ومع السلطات التنظيمية، كما تؤدي إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتوزيع الأعباء على الشركات المتعاونة.

أ-3- سياسات التجديد والعمالة

أحد التحديات الكبرى التي تواجه المخططون في كل أنحاء العالم هو وضع العمالة في صلب السياسات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن التحدي الأكبر في الدول العربية النامية وهو خلق البيئة المناسبة للتجديد التكنولوجي المستدام. وهذان التحديان يرتبطان بالتنمية البشرية ومعايير العمل.

وبالتالي فإن الأولوية العليا لسياسات العمالة والتجديد ينبغي أن تكون تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين التنافسية. ولا يمكن تحقيق منافع ملموسة إلا على أساس مثل هذه السياسات، وتوفير بيئة اقتصادية أقل عرضة للتضخم وتسمح بمكافحة الفقر.

ينبغي تحديداً صياغة سياسات للتجديد التكنولوجي وتحسينها باستمرار مع التركيز على:

- تنمية الموارد البشرية؛
- خلق فرص عمل جديدة؛
- وضع معايير أفضل للعمل وتحقيقها فعلياً؛
- تشجيع التجديد والبنى المؤسسية الجديدة الداعمة للعمالة.

تمهد استراتيجيات العمالة والتجديد المبنية على السياسات الآنفة الذكر الطريق لحصول تغييرات كبيرة في طريقة جذب الاستثمارات الأجنبية، وتسريع نمو مؤسسات الأعمال وإطلاق مبادرات جديدة. وفي جميع هذه المجالات يمكن أن تلعب التكنولوجيا الجديدة دوراً هاماً في تمكين وتسريع التغيير.

أ-4- التنافسية والتكنولوجيات الجديدة والكيفيات الجديدة للتعاون

تتطلب تحديات التنافسية التي تطرحها الأسواق العالمية أكثر من كيفيات (modalities) فعالة للتعاون الوطني والإقليمي. وتلعب التكنولوجيات الجديدة دوراً هاماً في تسهيل المبادرات المشتركة في مجالات الإنتاج والخدمات، متخطية بذلك الحدود التقليدية على المستويين المؤسساتي والوطني. ويمكن الإشارة إلى قطاعي السياحة والنقل حيث يوجد العديد من الأمثلة لتحسين مثل هذا التعاون.

يضاف إلى ذلك أن استخدام التكنولوجيات الجديدة يؤدي إلى تكامل بين الأنشطة الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، علماً أن هذا التكامل غير ممكن دون هذه التكنولوجيات. وبالتالي يؤدي هذا التكامل إلى تحسين التنافسية الوطنية وخلق فرص عمل جديدة.

باء- أولويات الخطط الوطنية للتكنولوجيا في مكافحة البطالة والفقر

ب-1- التكنولوجيات الجديدة لتحسين الإنتاجية وتوفير العمل اللائق

يعتبر خلق فرص عمل لائق أحد الأهداف الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن مستوى التطور. ولكن يجب أخذ الخصوصيات الوطنية التي تؤثر على العلاقة بين العمل اللائق والأداء الاقتصادي والاجتماعي بالاعتبار لدى تصميم أساليب مستحدثة ومحسنة لمؤسسات سوق العمالة وفي نشر أفضل النماذج والممارسات.

يعتمد النجاح في نشر فرص العمل اللائق على تحسين شروط العمل المتعلقة بالصحة والأمان والمردود الاقتصادي والحماية الاجتماعية الموسعة. كما أن التخلص من عمالة الأطفال ومن السياسات والممارسات التمييزية هو أيضاً هدف رئيسي لتوفير فرص العمل اللائق.

لذلك ينبغي على السياسات أن توسع مجال الحماية الاجتماعية ودعم الحوار الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل في القطاعين العام والخاص.

كما يجب أن تؤكد الاستراتيجيات والمبادرات الهادفة إلى تنفيذ هذه السياسات على الدور الذي يلعبه الترويج المستدام لمدخلات التكنولوجيات الجديدة في تحقيق أبرز الأهداف وأكثرها ديمومة. وتلعب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في نشر المواد التعليمية والتدريبية، وكذلك المعلومات عن معايير العمالة وحقوق العمال وواجباتهم. كما تسهل هذه التكنولوجيات تبادل المعلومات بين العمال ونقاباتهم.

ويمكن من خلال استخدام الحواسيب والشبكات في المؤسسات الحكومية والشركات إلغاء أو تخفيف العديد من المهام الروتينية، وبالتالي تحسين بيئة العمل وإنتاجية العمال. كما تساعد الأتمتة واستخدام منظومات التحكم الآلي المعتمدة على الحواسيب والإنسالية أن تخفف من مخاطر العمل والتي قد تؤدي إلى حوادث على خطوط الإنتاج.

يؤدي تخصيص نفقات عامة لتوسيع إمكانيات الولوج إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قبل المجتمعات الفقيرة وتخفيض تكاليفها إلى تقليص الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة. وفي معظم الحالات يتطلب ذلك تطوير التكنولوجيا وملاءمتها لتسهيل الولوج من قبل هذه المجتمعات إلى المحتويات المفيدة لهم.

كما تلعب تكنولوجيات أخرى أدواراً رئيسة في تحقيق أهداف هامة لخلق مجال أوسع لفرص العمل اللائق. وعلى سبيل المثال فإن أساليب معالجة المياه والهواء المستندة إلى تطورات حديثة في مواد الأغشية وفي التكنولوجيات الحيوية تؤمن للعامل الحماية وفي الوقت ذاته تحسن الجودة والإنتاجية.

يشكل ترويج التكنولوجيات الجديدة وتطويعها من خلال أنشطة بحثية في الدول الأعضاء عملاً أساسياً. فالبحوث ضرورية لتكوين المعرفة المحدثة باستمرار عن تطور رواتب العاملين وشروط العمالة والممارسات التمييزية، وبالتالي التمكن من وضع سياسات عملية واستراتيجيات تنفيذية.

يمكن أن تشتمل مؤشرات النجاح في ترويج فرص العمل اللائق على أساس التكنولوجيات الجديدة على:

- تحسن ملموس في شروط العمل من منظور واسع وبالرجوع إلى قضايا محددة مرتبطة بأمان وصحة ومنفعة العمال؛

- التكلفة والوقت اللازمين للحصول على مدخلات تكنولوجية جديدة، مقارنة ببلدان ومناطق أخرى؛
- مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويعها لخدمة المجتمعات الفقيرة؛
- حجم الجهود المبذولة لنشر المعايير التي تؤكد على الرواتب اللائقة للعمل اللائق باستخدام أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- الإنفاق على تنمية وتطويع ونشر التعليم والتدريب وبناء الخبرات في المجتمعات الفقيرة.

ب-2- ترويج ريادة الأعمال والاستثمار في القطاع الخاص

تشكل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيس لفرص العمل. لذلك لا بد أن تشمل الأنظمة التعليمية وسياسات ترويج مؤسسات الأعمال على احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وما يشجعها على النمو. كما أن تحديث التشريعات والسياسات الخاصة بها ضرورية لمكافحة احتياجات مؤسسات الأعمال مع احتياجات القوى العاملة.

ينبغي تنفيذ برامج موجهة للتطور الاقتصادي الوطني وتشجيع الممارسات الجيدة من قبل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويجب أن تساعد هذه البرامج في تكوين بيئة تعنى بالمؤسسات التي تولد العمالة وخاصة تلك المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة. وفي العديد من الحالات يتطلب ذلك إطلاق حملة إصلاحات تشريعية ومالية وإحداث بنى مؤسساتية جديدة، مثل الحاضنات التكنولوجية والحدائق التكنولوجية، ونشرها.

يعتبر تشجيع الحوار الاجتماعي بين رواد الأعمال والعاملين أحد المجالات ذات الصلة بالإجراءات التنفيذية للسياسات. وبهذا الصدد تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تسهيل التفاعل بين العاملين، وأيضاً بين رواد العمال والعاملين لديهم.

يمكن تحديد مؤشرات النجاح في المجالات المذكورة أعلاه كما يلي:

- تخفيض التكلفة والوقت اللازمين لإنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛
- زيادة عدد مؤسسات الأعمال المولدة للعمالة التي يتم إحداثها؛
- تحسين إمكانيات الحصول على سلف مالية ورؤوس أموال مبادرة؛
- زيادة شفافية القواعد والإجراءات.

ب-3- التكنولوجيات المساندة في ترويج العمالة والتكيف

يعطي التعليم والتدريب دعماً كبيراً لجهود ترويج العمالة والتكيّف مع طبيعة العمل، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من فوائد للنمو الاقتصادي. إذ أن التكنولوجيات الجديدة، وبالأخص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، قد برهنت عن قدرتها على التحسين المستمر لأدوات التعليم والتدريب. يضاف إلى ذلك استخدام هذه التكنولوجيات في نشر المعلومات عن فرص العمل والاحتياجات من خبرات.

وينبغي أن تركز السياسات الوطنية على تأمين الاستثمار الخاص والعام والموجه نحو توفير التعليم والتدريب والتعلّم الدائم مع إعطاء الأولوية للمناطق والمجتمعات الفقيرة. كما أنه من الضروري تأمين الأدوات التشريعية والتنظيمية وصولاً إلى مستويات مقبولة من الحماية للحقوق الفكرية ومنظومات الاعتمادية accreditation.

كما أن البحوث المعمقة التي تأخذ بالاعتبار الشروط المحيطية وتربط ما بين التعليم وتنقل العمالة وتوفر فرص العمل اللائق، ضرورية لصياغة مثل هذه السياسات.

إن مؤشرات النجاح في هذا المجال هي:

- نمو النفقات العامة على التعليم والتدريب؛
- ازدياد الالتحاق بالمدارس لفئات من الأعمار؛
- توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، خاصة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة، لدعم التعليم والتأهيل المستدام؛
- تطور تشريعات حماية الملكية الفكرية وسبل تنفيذها؛
- التقدم في تطوير منظومات الاعتمادية للتعليم والتدريب عن بعد.

ب-4- جعل المستقبل أكثر تلاؤماً مع المجتمع والبيئة

اجتمعت خلال العقود القليلة الماضية عدة عوامل أدت إلى انتشار الفقر وظهور مشاكل اجتماعية كبيرة في العديد من الدول النامية، منها عدم المساواة والاعتماد المتبادل وتراجع الشروط البيئية. وتأثرت الدول العربية بهذه الظواهر وبنتائجها.

ونظراً لأن نسبة كبيرة من فرص العمل المتاحة حالياً في البلدان العربية تعتمد على تكنولوجيات متقادمة تستهلك الموارد الطبيعية، تدخل هذه البلدان في حلقة مفرغة لا يمكن كسرها سوى بإدخال التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة التي تشجع نمو فرص العمل والمشاركة المحلية في تطوير التكنولوجيا ونشرها.

كما يجب أن تعالج السياسات الوطنية الهادفة إلى تنمية العمالة ومكافحة الفقر عدداً من القضايا التي تكامل استراتيجيات خلق فرص العمل مع تلك الموجهة نحو حماية البيئة وتطوير التكنولوجيا. ينبغي وبشكل خاص إجراء بحوث مستفيضة لتحديد آثار استخدام التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة وطرق الإنتاج، أخذاً بالاعتبار الأوضاع المختلفة في الدول الأعضاء، وكذلك النتائج الاجتماعية للتنمية المستدامة من الناحية البيئية. وتجدر الإشارة إلى أن ترويج البحوث الاجتماعية والحوار الاجتماعي أمراً أساسياً للوصول إلى حلول مستدامة.

إن المؤشرات في هذا المجال هي:

- نمو فرص العمل لتطوير ونشر التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة في القطاعات التي تستخدم مثل هذه التكنولوجيات؛
- الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة، وأيضاً في الأنشطة الاجتماعية المعنية، وتنفيذ هذه الأنشطة وتقويمها؛
- زيادة الوعي لأهمية الاستراتيجيات والخطط التي تشجع التطور والتنمية المستدامة في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ب-5- الوصول إلى بيئة اقتصادية تؤدي إلى نمو العمالة

إن البيئة الاقتصادية الموجهة نحو العمالة والنمو ضرورية لتحسين الاستثمار في الإنتاجية وإجراءات توفير فرص العمل. كما أن نمذجة برامج المعونة الدولية بهذا الاتجاه أمراً أساسياً، بما في ذلك التركيز على نقل المعرفة وتبادلها والمسامحة بالديون وتشجيع منظومة تجارية عالمية مفتوحة تحترم معايير العمالة والبيئة.

ولا بد من القيام ببحوث متعددة الاختصاصات تشتمل على مؤسسات وطنية وشركاء دوليين لتطوير آليات فعالة لمحاربة التباطؤ الاقتصادي ورفع مستويات العمالة ومنع تخفيض ميزانيات برامج التعليم والتدريب، وصياغة أهداف محددة لتخفيف الفقر. كما يجب متابعة دراسة أثر العولمة وأهمية السياسة الدولية للاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال أنشطة بحثية محلية وبالتعاون مع جهات عالمية. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى الأولويات في هذا السياق هي تحديد كيفيات التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الإسكوا ومنظمة العمل الدولية واليونسكو والأنكتاد وغيرها للقيام بهذه الأنشطة.

المؤشرات الهامة في هذا المجال هي:

- النجاح في تنفيذ برامج المعونة الدولية والبرامج المحلية بهدف خلق بيئة اقتصادية وطنية موجهة نحو العمالة والنمو؛
- حجم النفقات العامة والخاصة على التعليم والتدريب والتأهيل المستمر؛
- تطورات في خطط العناية الصحية مع التركيز على الفقراء؛
- البحوث المرتبطة بالقضايا المتعلقة بالعولمة وأثرها على العمالة ومحاربة الفقر على المستويين الوطني والقطاعي.

ب-6- الاستفادة من الاتفاقات العالمية والإقليمية والوطنية

إن الدخول في مشاريع ترتبط بمبادرة مشتركة بين عدة منظمات تهتم بالبحوث والترويج لاستراتيجيات فعالة تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الوطنية والإقليمية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في العمالة ونمو الإنتاجية ومكافحة الفقر. ويسمح ذلك الحصول على ميزات إضافية بمزاوجة مبادرات إقليمية، مثل جدول الأعمال هذا، مع مبادرات الشركات العالمية الهادفة لنشر وإدخال التكنولوجيات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

تتطلب الأهداف المتنوعة المطلوب تحقيقها تعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف وعلى مستويات مختلفة. فالحكومات الوطنية ومؤسسات الأعمال والمؤسسات العاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل وكالات الأمم المتحدة وصناديق التنمية والمصارف تحتاج إلى إبرام اتفاقات شراكة وتعاون استراتيجي. ولكن نظراً لتعدد الغايات والأطراف المعنية فلا بد من وضع أهداف محددة والقيام بتقويم دقيق في إطار تخطيطي دينامي.

لذلك فإن المتطلبات والخصوصيات المختلفة في مجالات العمالة والتكنولوجيا تحتاج إلى أساليب خاصة لوضع استراتيجيات مكافحة البطالة والفقر. ومن الممكن الاستفادة من التشابهات الثقافية والاجتماعية في مبادرات متعددة موجهة نحو تنمية الأطر البشرية ومؤسسات الأعمال.

جيم- نواة مبادرة "التكنولوجيا والعمالة ومكافحة الفقر في الدول العربية"

تستهدف مبادرة "التكنولوجيا والعمالة ومكافحة الفقر في الدول العربية" إلى إنشاء مراكز ريادية وإرشادية لترويج استخدام تكنولوجيات حديثة مختارة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر من خلال برامج محددة وتمويل للمشاريع.[1]

ستعد دراسات تحليلية وتقويمية للتكنولوجيات التي تحتاجها المنطقة. وستقدم المعونة الفنية للدول الأعضاء، من خلال هذه المبادرة، لتصميم وإدارة المراكز الإرشادية والمشاريع المنبثقة عنها. كما سينظر في مبادرة حديثة أطلقت في دول متقدمة ودول نامية بهدف مكافحة الفقر اعتماداً على أنشطة رائدة في الأعمال تستخدم مدخلات تكنولوجية حديثة بهدف تحديد عوامل النجاح والفشل.

ج-1- الأهداف

تهدف المبادرة إلى:

- تحديد إمكانيات تكنولوجيات جديدة مختارة لمكافحة الفقر من خلال التعليم والتدريب وخلق فرص العمل وتحسين تنافسية مؤسسات الأعمال الموجودة في قطاعات معينة.
- توضيح الخيارات السياسية والاستراتيجية الممكنة لتسهيل عملية إدخال ونشر تكنولوجيات جديدة مختارة تدعم عمليات خلق فرص عمل ومكافحة الفقر على المستوى الوطني وفي قطاعات معينة.
- تحديد كيفيات (modalities) استخدام التكنولوجيات الجديدة في التعليم والتدريب ضمن المجتمعات الفقيرة وتوفير العمل اللائق لهم.
- إطلاق مشاريع رائدة لتقويم وترويج مدخلات تكنولوجية جديدة مع التركيز على العمالة اللائقة ومكافحة الفقر.
- تصميم مبادرات وطنية وإقليمية في قطاعات مختارة على أساس مبادىء وكيفيات تمت صياغتها في الدراسات المرشدة وفي أنشطة أخرى.
- إنشاء شبكات للبنى المؤسسية الجديدة، مثل الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال، التي تركز على خلق فرص عمل ومكافحة الفقر.
- تقديم المعونة الفنية والدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خططها الوطنية لنشر وتقويم التكنولوجيا، وكذلك في الدراسات والبحوث الهادفة لخلق فرص عمل جديدة ومكافحة الفقر.
- إرساء القواعد الإقليمية للشبكات والمبادرات الموجهة نحو التكنولوجيات الجديدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ومكافحة الفقر بشكل خاص.

ج-2- الأسلوب

سيستخدم أسلوب التقسيم إلى مراحل وكتل بهدف:

- الحصول على منافع أمثلية؛
- تسهيل المراقبة والتقويم؛
- تشجيع التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية من أجل الوصول إلى منافع ملموسة كنتيجة للأنشطة الممارسة.

---

1 سيتم التركيز على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية وتكنولوجيات المواد الجديدة.

كما صممت هذه المبادرة لتحوي العناصر الأساسية المكونة للبرامج الوطنية والإقليمية لتسهيل التعاون الحاضر والمستقبلي.

ج-3- الأنشطة

سيتم تنفيذ المبادرة من خلال أنشطة التي تهدف إلى:

- القيام بعدد من الدراسات والمسوحات؛
- تنظيم أجتماعات خبراء؛
- وضع دراسات جدوى ودراسات للخطط تفصيلية؛
- إطلاق مشاريع رائدة لإحداث حاضنات تكنولوجية وتنمية مؤسسات الأعمال الجديدة بالتعاون مع الجهات المعنية والمؤسسات المضيفة في الدول الأعضاء؛
- إبرام اتفاقات مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم إنشاء حاضنات تكنولوجية وحاضنات أعمال، وتطوير مواد تعليمية وتدريبية ونشرها؛
- تأسيس نواة للشبكات المراد إحداثها ومتابعة التشبيك والترتيبات الأخرى التعاونية؛
- تنفيذ المعونة الفنية والدعم المقدم للمبادرات الوطنية المرتبطة بهذه المبادرة والهادفة إلى تقويم ونشر المشاريع المستندة إلى التكنولوجيا والتي تركز على مكافحة الفقر.

بعد استحداث المراكز الريادية (الإرشادية) وبرامج التدريب تربط هذه مع بعضها لترويج التنسيق الفعال والتعاون الأمثل وتقاسم الموارد.

ج-4- المخرجات

ستتبلور عناصر المخرجات بدقة أكبر خلال تنفيذ مشاريع محددة أو مبادرات فرعية انظر الفقرة التالية. علماً أنها تشتمل على:

- الدراسات المختلفة والفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة لمكافحة الفقر؛
- أطر السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل لترويج تكنولوجيات جديدة لمكافحة الفقر استجابة لمتطلبات قطاعية ووطنية؛
- المعونة الفنية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تصميم وإدارة السياسات والخطط الوطنية والإقليمية لمكافحة الفقر بما فيها المشاريع الإرشادية والرائدة؛
- شبكات متخصصة في سياسات التكنولوجيات الجديدة واستراتيجياتها وخططها وتقويمها الموجهة نحو خلق فرص عمل وترويج مؤسسات الأعمال؛

- مراكز ريادية وإرشادية لتقديم:
  - المعونة الفنية؛
  - خدمات الحضانة للمؤسسات الناشئة؛
  - تدريب المدربين وتقديم المشورة؛
  - كيفيات دعم الشركات الناشئة؛

- حزم التدريب الموجهة إلى:

- تدريب رواد الأعمال والقائمين الجدد على إدخال التكنولوجيات الجديدة في مؤسسات الأعمال؛
- العاملين في المؤسسات الوطنية المعنية بتصميم مبادرات وطنية ومشاريع موجهة نحو استخدام تكنولوجيات جديدة مختارة لمكافحة الفقر.

ج-5- المجموعات المستهدفة

تتوجه الأنشطة إلى متخذي القرار والمدربين والباحثين والخبراء من اختصاصات مختلفة. وسيتم تدريب رواد الأعمال وأرباب العمل والعاملين في قطاعات مختارة على تصميم وتنفيذ خططاً موجهة لمكافحة الفقر من خلال مدخلات تكنولوجية جديدة وشبكات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية و بناء القدرات في التكنولوجيات الجديدة.

ج-6- التعاون الدولي والإقليمي

ستسعى كل من الإسكوا ومنظمة العمل الدولية بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات الدولية والإقليمية بما فيها الـ UNDP واليونسكو والـ UNCTAD والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد الدولي للاتصالات لتنفيذ هذه المبادرة. كما سيطلب من فريق عمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (UN-ICT Task Force) دعم المبادرة بشكل مباشر. وسيطلب أيضاً من الشركات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية في الدول المتقدمة، بتقديم الخبرات والدعم المادي.

يضاف إلى ذلك إمكانية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية في البلدان العربية في هذه المبادرة.

دال- مشاريع مستقبلية

د-1- مشاريع رائدة

هناك العديد من المشاريع الرائدة والناجحة التي أظهرت أن التكنولوجيات الجديدة تستطيع أن تساعد في خلق فرص عمل جديدة كما يمكن وضعها في خدمة المجتمعات الفقيرة والمعزولة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

يعطي الإطار (2) أمثلة من دولتين عربيتين هما مصر والأردن حيث أحدثت مؤخراً مراكز معلوماتية/اتصالية متعددة الاستخدامات في مناطق ريفية أو نائية بغية مساعدة المجتمعات الأقل قدرة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. تقدم مثل هذه المراكز خدمات متعددة يحتاجها المواطنون في حياتهم اليومية وعملهم، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات والتعليم والتدريب. ومن خلال هذه المراكز يصبح أعضاء المجتمعات الريفية أو المناطق النائية المخدمة من قبل هذه المراكز، خاصة النساء واليافعين، أكثر إعلاماً وأكثر فاعلية في بيئتهم الخاصة.

يضاف إلى ذلك أن تشبيك هذه المراكز في بلد معين أو منطقة محددة يمكن أن يسمح بتقاسم المعلومات والارتقاء بالأنشطة الرائدة والمشاريع التعاونية.

الإطار(2)- مراكز المعلومات والاتصالات المجتمعية في بلدان عربية

أنشئت في مصر عام 2000 ثلاث مراكز مجتمعية لاستخدام التكنولوجيا، في المحافظة الشرقية، وهي عبارة عن مشاريع رائدة نفذت في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير تكنولوجيا المعلومات. وقد شاركت في هذه المشاريع عدة جهات معنية بما فيها الحكومة المصرية (ممثلة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والمحافظة الشرقية)، ومستثمرون من مدينة العاشر من رمضان وغرفة تجارة المحافظة الشرقية.

تهدف هذه المراكز إلى تطوير وزيادة قدرة المجتمعات المعنية، مع التركيز على التدريب والتعليم المستمرين لجميع أعضاء المجتمع. وبالتالي فهي مصممة لمنفعة جميع شرائح المجتمع المدني على مستوى القرية أو المدينة وخاصة اليافعين والنسوة والعاطلين عن العمل ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك التجار والمربين والمعاهد التعليمية.

من جهة أخرى أطلقت الأردن خلال العام 2000 مشروع تنفيذ مراكز معلومات واتصالات لخدمة المجتمعات الفقيرة والمحرومة من تكنولوجيا المعلومات في الأردن. وتقدم هذه المراكز أدوات ولوج وبحث وتحصيل للمعرفة في كل أنحاء البلد. كما يصبح تشبيك هذه المراكز ممكناً لتسهيل تبادل المعلومات المحلية بين المناطق المختلفة.

سيحدث مركز في كل منطقة ريفية أو نائية في المحافظات الإثني عشرة. ويحتاج الأردن حوالي 1000 مركز لتغطية جميع المناطق. وستسمح هذه المراكز بالتدريب والإشراف عن بعد على تنمية المجتمعات الفقيرة والنائية. أحدثت عدة مراكز نموذجية موزعة على المحافظات وسيتم نشر مراكز أخرى في باقي المحافظات لتشكل نماذجاً يحتذى بها في المناطق الأخرى. ولكن يبقى التمويل عائقاً لانتشارها.

يضاف إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تكنولوجيات أخرى متنوعة تسمح بتكاملها مع بعضها لتيسير التنمية في المناطق المدنية والريفية الفقيرة والنائية. ويعتبر مشروع "القرى الشمسية solar.net villages " رائداً في هذا المجال حيث أطلق في الهندوراس كما هو موصف في الإطار 3. فقد تم توليد الطاقة الكهربائية

بواسطة لوحات شمسية في قرى نائية، واقترن ذلك بتركيب محطات اتصالات عبر السواتل لتجهيز البنية الأساسية الضرورية لإطلاق شركات صغيرة جداً في هذه القرى. نتج عن ذلك ترويج العمالة وتقديم خدمات تعليمية للمجتمعات المحلية. وأدى نجاح المشروع الرائد إلى إطلاق مبادرة وطنية لتزويد الآلاف من القرى في هندوراس بإمكانيات مماثلة لإحداث تحسن ملموس في مستوى المعيشة ضمن مجتمعات كانت سابقاً مهملة.

د-2- أفكار لمشاريع في جدول الأعمال الإقليمي

نناقش فيما يلي بعض الأفكار لمشاريع تعتمد على تكنولوجيات جديدة مختارة، علماً أن معظم هذه الأفكار تطرح في هذه الوثيقة نظراً لأنها أدت إلى نجاحات فعلية في أنحاء مختلفة من العالم ويمكن تطويعها وتوسيعها لأخذ الأولويات المحلية والخبرات المتوفرة بعين الاعتبار. وقد تم تصنيف أفكار المشاريع هذه باستخدام الأولويات العامة الموجهة لعدة فئات من المستخدمين. إن الهدف الرئيس لهذه المشاريع هي ترويج الوصول إلى المعلومات للفئات الأقل حظاً في المجتمعات العربية. لكن الأهداف الأخرى لكل مشروع قد تختلف خاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات وتقاسمها، ودور ذلك في خلق فرص عمل أفضل وزيادة أنشطة ريادة الأعمال وتنمية الشركات الصغيرة جداً وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام. قد يتطلب الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التركيز على أكثر من هدف وأكثر من فئة مستخدمين (مثلاً النساء واليافعين والمعوقين ورواد الأعمال). وعلى سبيل المثال نجد أن مراكز المعلومات والاتصالات متعددة الأهداف قد تؤثر على مجموعات مختلفة من المستخدمين وفي مجالات متنوعة كالتعليم والعمالة وريادة الأعمال وغيرها.

د-2-أ- ترويج التعليم والتدريب المستمرين والعمالة

1- <u>التعليم والتدريب عن بعد:</u>

أدت السرعة التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفاعليتها وأسعارها المتدنية إلى اختيارها في العديد من المنظومات التعليمية، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية والنائية. إذ تسمح هذه التكنولوجيات الحديثة بتجاوز الصعوبات التقليدية في هذه المناطق وهي ندرة الموارد البشرية المؤهلة التي ترضى بالعيش فيها، وذلك بتمكين الثانويات والمعاهد المهنية مثلاً من تنظيم التدريس عن بعد لطلاب الصفوف المتقدمة وكذلك التدريب المهني المستمر. يمكن تحقيق ذلك كما يلي:

- إحداث مراكز وطنية للتعليم عن بعد تتضمن حواسيب مخدمة تحوي مواد تعليمية وحزم برمجية تطبيقية. يمكن تلزيم إنشاء البرمجيات وتطوير المحتويات وتطويعها أو تطويرها محلياً في هذه المراكز. وقد يكون من الضروري اتباع أسلوب يسمح بالتنسيق بين تطوير المواد التعليمية والتدريبية وتطويعها وتوزيعها في بلدان المنطقة.
- إنشاء شبكة واسعة النطاق تربط بين المركز الوطني والتجمعات المدنية الفقيرة والمناطق الريفية أو النائية، وذلك باستخدام الشبكة الهاتفية أو الخطوط المستأجرة أو الاتصالات اللاسلكية. ويمكن استخدام الوصلات عبر السواتل في المناطق النائية حسب الحاجة.
- إنشاء شبكات محلية في المباني للسماح بالتواصل من عدة نقاط في المبنى بآن واحد.
- تدريب المعلمين على الحزم البرمجية ومنهجيات التعليم عن بعد. وعندما يصبح هؤلاء المعلمين مؤهلين للقيام بذلك يجب تشجيعهم على المشاركة في فرق عمل لتطوير الحزم البرمجية وملاءمة المحتويات مع الاحتياجات الفعلية.
- إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مناهج المدارس للقضاء على الأمية المعلوماتية.

الإطار (3)- تنمية المناطق النائية من خلال تكامل التكنولوجيات

أطلقت حكومة الهندوراس بالتنسيق مع اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية مشروعاً رائداً عرف تحت اسم "Solar.net villages". فقد اختيرت قريتان فقيرتان في مناطق ريفية نائية هما سان رامون في الجنوب وسان فرانسيسكو في الغرب، وحدد العنصران الأساسيان للمشروع وهما استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء من جهة واستخدام تكنولوجيات الاتصالات اللاسلكية عبر السواتل من جهة أخرى.

وسمح تكامل تكنولوجيات الطاقة الشمسية والاتصالات بإنشاء شركات صغيرة جداً للتصنيع تعتمد على المواد المحلية. كما سمح بتطبيقات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد والرعاية الصحية عن بعد. وبالتالي فقد استخدمت المشاركة الجماعية والتجديد التكنولوجي والتعليم في تحقيق تنمية مستدامة فعلية.

بلغ الاستثمار الأصلي حوالي 40 دولار لكل شخص وأدى نجاح هذه التجربة إلى مبادرة وطنية تشارك فيها منظمات دولية وشركات خاصة أجنبية وجامعات وجمعيات ومنظمات غير حكومية بالإضافة إلى حكومة هندوراس.

يعطي الإطار (4) أيضاً نبذة عن مشاريع ناجحة في بنغلاديش والهند والبيرو. وجميعها تبين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة في توفير الفرص الجديدة للعمالة وأنشطة الأعمال الريادية التي تساعد الفقراء وتنمي قدرتهم الاقتصادية وبالتالي تساعد في مكافحة الفقر.

الإطار (4)- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمكافحة الفقر في بنغلاديش والهند

أطلق مصرف غرامين (Grameen Bank) مشروعاً لتمكين النساء في أرياف بنغلاديش من القيام بأعمال منتجة. فقد تم إعطاءهن إمكانية الحصول على قرض لشراء هواتف خلوية. كما قام المصرف ذاته بتشغيل الشبكة وإدارة نظام الهاتف الخلوي بما في ذلك خدمات نظام الرسائل. أدت هذه المبادرة إلى تنمية أنشطة ريادة الأعمال من قبل النساء الريفيات اللواتي استطعن الحصول على دخل إضافي لتحسين وضع أسرهن الاقتصادي والاجتماعي. غطت هذه المبادرة حوالي 1.100 قرية واستفاد منها حول 500.000 مشترك في الهاتف الخلوي.

أطلقت مؤسسة سواميناتان للبحوث في عام 1998 مشروع "القرية المعلوماتية" في جنوب الهند بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC). فقد تم اختيار عشر قرى وربطها ببعضها بواسطة نظام اتصالات صوت ومعطيات (voice-and-data) مع توفير مجمعة/موزعة (hub) للوصل مع الإنترنت. كما تم تطوير محتويات مفيدة محلياً من قبل العاملين في المراكز العشرة، وتقديم خدمات معلومات للقاطنين في هذه القرى بالإضافة إلى توفير الاتصال بالإنترنت. شكلت هذه المبادرة نموذجاً للتنمية المستدامة في المناطق الريفية، حيث أصبح سكان هذه المناطق مستخدمين لمنظومات المعلومات ومديرين لها بآن واحد.

وفي البيرو استطاعت الشخصيات القيادية في قرية صغيرة اسمها شنشيروس، أن تشكل شراكة مع أحد المصدّرين في البيرو حيث يستخدم الإنترنت للاتجار بالخضراوات والفواكه في أسواق الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك تباع خضراوات هذه القرية في نيويورك بخمس أضعاف أسعارها المحلية.

2- مراكز التدريب على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لموظفي الحكومة:

يتطلب نشر التكنولوجيات الجديدة في الوزارات والوكالات الحكومية تدريب الموظفين على الاستخدام الفعال لهذه التكنولوجيات في عملهم. ولا بد أن ينظم هذا التدريب من خلال مؤسسة متخصصة نظراً لضرورة الاستمرار في تجديد معلومات العاملين والتطور السريع لهذه التكنولوجيات. وبالتالي تزيد هذه المراكز من فرص العمل لدى اليافعين وتقدم فرصة للقائمين على رأس عملهم لتحسين معارفهم وفاعلياتهم.

وبشكل خاص هناك حاجة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع المجالات، خاصة في المهام التنظيمية والإدارية في الدولة. وبالتالي ينبغي إنشاء مركز لتدريب جميع العاملين في المؤسسات الحكومية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات إنتاجية أساسية تهدف إلى تحديث الخدمات وتحسين فعالية الدوائر الحكومية في تعاملها مع المواطنين والشركات.

كذلك فإن التكنولوجيات الحيوية لها أهمية كبيرة في الدول العربية، خاصة في القطاع الزراعي. ونظراً لعمل العديد من الوكالات الحكومية في هذا المضمار فإن تدريب العاملين لديها على هذه التكنولوجيات والقضايا المرتبطة بها يزيد من وعي هؤلاء بشأن القضايا الحرجة في هذا المجال، مثل المحاصيل المحوّرة وراثياً، وبالتالي يحسن من أداء الحكومة في هذه القطاعات.

3- نظم معلومات العمالة:

إن نشر المعلومات عن العمالة، بما في ذلك فرص العمل المتاحة وإحصائيات عن العمالة في القطاعات المختلفة والتوجهات المرتقبة للخبرات وكيفية التخطيط للمهن، له أهمية كبيرة بالنسبة للشباب الباحثين عن عمل والجهات العاملة في مجال تطوير الموارد البشرية بما في ذلك المدارس والجامعات ومعاهد التدريب المهني.

تؤمن نظم معلومات العمالة كل ذلك من خلال إنشاء مواقع وب وقواعد معطيات موزعة تتعلق بكافة الأمور المرتبطة بالعمالة واحتياجات الأسواق للخبرات والتوجهات المستقبلية. وتحتاج الدول العربية إلى مثل هذه النظم لتحسين التخطيط في كل ما يتعلق بالعمل على جميع المستويات بدءاً بالأفراد وانتهاءاً بالمؤسسات.

2-ب- ترويج ريادة الأعمال وتطور الشركات الصغيرة جداً

1- التكنولوجيات الجديدة والعمال اليدوية المحلية:

إن المعارف التقليدية (traditional knowledge) وتطبيقاتها ساعدت في الماضي على تخفيف الفقر. لكن نظم التعليم الرسمي والعولمة تهدد باختفاء هذه المعارف المحلية وانعدام الدخل المستدام الذي تولده. من جهة أخرى يمكن استخدام الأدوات المنبثقة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لترويج وبيع منتجات الأعمال اليدوية مثل الحياكة والفخار والتطريز. ويحقق ذلك من خلال:

- إنشاء شبكات اتصال بين المنظمات النسائية لترويج وبيع المنتجات الحرفية؛
- تطوير التجهيزات المعلوماتية والبرمجيات التطبيقية التي تساعد في تصميم المنتجات الحرفية اليدوية وتطوير الكتالوجات الإلكترونية؛
- إحداث شبكات لتبادل المعلومات الفنية بين الحرفيين والمصممين والخبراء الآخرين لتحسين إنتاج وتسويق وتوزيع منتجات الأعمال اليدوية المحلية، وجعلها مصدر رزق للحرفيين اليدويين.

2- نماذج الحضانة:

تشكل الحاضنات التكنولوجية نموذجاً لإفادة الشركات الصغيرة الناشئة في مجالات التكنولوجيا الحديثة وتطويرها وبالتالي لخلق فرص عمل جديدة. ونظراً لتغذية الحاضنات للأفكار المبتكرة ومساعدة الخريجين الجدد في تطلعاتهم لإنشاء شركات قائمة على هذه الأفكار، تعطي الحاضنات لهذه الشركات الناشئة فرصاً أفضل للاستمرار والنمو وبالتالي لتوظيف أشخاص بأعداد أكبر.

2-ج- ترويج مراكز المعلومات والاتصالات متعددة الأهداف وأنشطتها

1- مراكز المعلومات والاتصالات متعددة الأهداف وأنشطتها:

غالباً ما ينقص المجتمعات الريفية والنائية في البلدان العربية البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية للتمكن من الوصول إلى المعلومات. ويساعد إحداث مراكز معلومات واتصالات في هذه المجتمعات لتخديمها ومساعدتها على فك العزلة والانخراط في الأعمال والأنشطة التي لها مردود اقتصادي واجتماعي إيجابي عليهم، وذلك من خلال تقديم المشورة لهم وتدريبهم على استخدام التكنولوجيات الحديثة في هذه المراكز وتزويدهم ببرامج تعليمية إضافية.

ينتج عن ذلك تسهيل الوصول إلى المعلومات المفيدة لتنشيط هذه المجتمعات وزيادة فرص العمل ضمنها، خاصة بالنسبة للشباب والنساء. كما تشكل هذه المراكز نماذجاً قابلة للتكرار ومساعدة المناطق الريفية والنائية لزيادة دخلهما من خلال معرفة أفضل للأسواق وإدارة أفضل لمواردها.

تتنوع الفئات الاجتماعية التي يمكنها الاستفادة من استخدام أدوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وزيادة حجم العمالة وقدرة العاملين على دعم أنفسهم وتطوير مجتمعهم من خلال أنشطة مؤسسات الأعمال. تشتمل هذه الفئات على النساء والشباب والمعوقين وغيرهم من شرائح المجتمع الأقل حظاً الذين بإمكانهم الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين أوضاعهم وإيجاد فرص عمل مناسبة.

تبيّن الأمثلة التالية المشتقة من مشاريع فعلية وإرشادية من أنحاء العالم كيف تساعد هذه التكنولوجيات في الوصول إلى الأهداف المذكورة من خلال مراكز المعلومات والاتصالات.

- النساء: تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعليم وتدريب النساء وتفعيل مشاركتهن في المجتمع وزيادة قدرتهن على ريادة الأعمال. والعديد من هذه التكنولوجيات، كالإنترنت والهاتف الخلوي، مفيدة جداً في نشر التعليم وحزم التدريب وفي تسهيل تسويق المنتجات من قبل النساء الريفيات ومحترفات المهن اليدوية، وبالتالي بتحسين دخل الأسر الريفية ومستوى معيشتها.
- الشباب: يمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد ومحي الأمية والمشورة بخصوص التوجهات المهنية والوصول إلى المعلومات عن توفر فرص العمل.
- المعوقين: يمكن تطويع التكنولوجيات الحديثة، خاصة التجهيزات المعلوماتية والبرمجيات، لتخدم الاحتياجات الخاصة بالمعوقين، وتحسين فرص تشغيلهم وزيادة قدرتهم على رعاية أنفسهم والمساهمة في تنمية المجتمع.
- رواد الأعمال: تساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مؤسسات الأعمال بتوفير حزم برمجية تدريبية وتسهيل وتسريع الحصول على المواد الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية

والتجهيزات والآليات والخدمات والوصول إلى جميع الأسواق العالمية. كما توفر مؤسسات الأعمال الناشئة الوقت والمال من خلال تقاسم الموارد بواسطة التكنولوجيات الحديثة وتحسين فرصهم بالنجاح.

2- الأنشطة المساندة:

يتطلب تحقيق الأفكار المذكورة أعلاه إلى دعم لمراكز المعلومات والاتصالات. وبينما تحتاج هذه المراكز إلى مساعدة ودعم مادي في البداية، إلا أنه يفترض أن تصبح قادرة على تمويل ذاتها بعد أن تبرهن عن فائدتها وتؤكد انتماءها إلى المجتمعات التي تخدمها.

ولا بد من مشاريع إضافية لتمكين هذه المراكز من العمل بفاعلية مثل:

- تشبيك المنظمات الأساسية لتقدم خدمات أفضل لزبائنها وتأمين الوصل الرقمي بينها لتتمكن من تقاسم المعلومات عن الاحتياجات المحلية وإيصال هذه الاحتياجات إلى زبائنها لتسهيل توزيع المنتجات وتحصيل المدفوعات.
- إنشاء برامج يستطيع مصممو الشبكات ومديروها أن يتدربوا من خلالها على قضايا تتعلق بالإنترنت والنواحي القانونية والتنظيمية المتعلقة بها.

2-د-ترويج التكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة

1- تكامل الطاقة المتجددة مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنمية المناطق الريفية والمائية:

كثيراً ما تكون المناطق الريفية والنائية محرومة من الطاقة الكهربائية أو تحصل فيها انقطاعات متكررة. تسمح محطات الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للإنارة ولتشغيل أجهزة الاتصالات وشبكات المعلومات والمصانع وغيرها من المشاريع التنموية.

إن تكامل تكنولوجيات الطاقة المتجددة مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يساعد في الجهود الرامية لتحقيق تنمية مستدامة في المناطق الريفية والنائية، وذلك بفتح آفاق جديدة للتعليم والتدريب وخلق فرص العمل، مع الحفاظ على القيم والثقافات والبيئات المحلية.

يمكن أيضاً استخدام الطاقة الشمسية في وحدات صغيرة لتحلية المياه والمساعدة في تأمين الماء للاستخدامات البلدية والصناعية والزراعية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للدول العربية. وقد أدى التطور التكنولوجي إلى تحسينات كبيرة في هذا المجال بما فيها تعدد الخيارات التكنولوجية وزيادة المرونة والوثوقية وخفض التكاليف.

بهدف الاستفادة من مثل هذه التطورات، ينبغي بناء القدرات المحلية، لتطويع ونشر الحلول الممكنة وتقديم الخدمات المرتبطة بها. ولا بد من إشراك فعاليات البحث والتطوير في البلدان العربية في هذه الأنشطة، مع مؤسسات أعمال مختارة وجمعياتها. كما أن التعاون بين مصادر التكنولوجيا في الدول النامية والمتقدمة، إن كانت جامعات أو مراكز بحوث أو مؤسسات أعمال، ستساعد في تخفيض تكاليف تحلية المياه وتحقيق نشر التكنولوجيات الأمثلية على نطاق أوسع.

يساعد برنامج العمل الإقليمي في صياغة نماذج لمشاريع مبنية على الأفكار المذكورة أعلاه مع محددات ترتبط بالاحتياجات المحلية والأهداف المرجوة واستراتيجيات التنفيذ وإجراءات التقويم. كما يسمح هذا البرنامج من نشر النماذج التي طورت ضمن المبادرات والمشاريع التي تنفذ في هذا الإطار في الدول الأعضاء.

الخلاصة

يشكل برنامج العمل الإقليمي عن "التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر" القاعدة والإطار لتحقيق إعلان الألفية. سيتم تنفيذ هذا البرنامج بشكل يسمح بتطوره وتوسعه خلال فترة تنفيذه. وسيشكل التعاون والتنسيق بين الجهات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بنشر التكنولوجيا والعمالة ومكافحة الفقر أمرا أساسيا لنجاح هذا البرنامج من خلال تنفيذ نشاطاته.

ستسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية أن تروج هذا البرنامج من خلال أنشطة محددة وبالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية والشركاء الدوليين والجهات المساهمة.